

الوثائق الوقفية

كمصدر من مصادر التعرف على الحياة الزراعية في ضواحي دمشق
في العهد العثماني

د. محمد م. الارناؤوط
جامعة اليرموك

يزداد الاهتمام في السنوات الاخيرة بالوثائق الوقفية التي أصبحت تمثل لدى الباحثين في التاريخ العثماني أحد المصادر المهمة للتعرف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعلى التطور العمراني والثقافي - الحضاري . ولا شك أن هذا الاهتمام المتزايد بالوثائق الوقفية نوع من الاعتراف بالدور الكبير الذي نهضت به الاوقاف في المجتمع العثماني ، والذي لا نجده في مجتمع آخر كما نجده في الاسلام وفي المجتمع الاسلامي كما يتمثل في النموذج العثماني^(١) . فبدون الاوقاف لا يمكن لنا تصور انتشار الاسلام في المناطق الاوربية والازدهار العمراني الذي غير ملامح اوربا الجنوبية الشرقية (البلقان) ، ولا تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام في الدولة العثمانية . فقد كانت الدولة العثمانية ، حتى منتصف القرن التاسع عشر على الاقل ، تكتفي بالحد الأدنى لدور الدولة (بسط الامن في الداخل لجمع الضرائب وتكريس الجيش لتوسيع الدولة في حال القوة ، والدفاع عنها في حال الضعف) في حين كانت تترك الانشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية للمبادرات الفردية ، وبالتحديد للمؤسسات الوقفية^(٢) . وقد افدنا سابقا من الوثائق الوقفية في دراسة بعض جوانب التطور العمراني - الحضاري في اوربا الجنوبية الشرقية ، وسنحاول هنا ان نفيد من هذه الوثائق كمصدر مهم للتعرف على الحياة الزراعية في ضواحي دمشق خلال العصر العثماني .

وتجدر الإشارة هنا الى ان الوثائق الوقفية بطبيعتها تمدنا بمعطيات غنية عن الحياة الزراعية في البلدان الاسلامية بشكل عام نظرا للارتباط الوثيق بين الارض والوقف . فالاراضي الزراعية كما هو معروف مصدر اساسي من مصادر الانفاق على المنشآت أو المؤسسات الوقفية (الجوامع ، المدارس ، المكتبات ، المستشفيات ، العمارات الخ) . وقد ازداد وقف الاراضي الزراعية بشكل واسع في بلاد الشام ومصر خلال عهد الايوبيين والمماليك حتى صارت الاراضي الزراعية التابعة للاوقاف تمثل نسبة كبيرة من مجمل الاراضي الزراعية^(٣) . ويعزى هذا الاهتمام المتزايد بوقف

دراسات تاريخية ، العددان ٤٣ و ٤٤ ، ايلول - كانون الاول ١٩٩٢ .

الاراضي الزراعية وغيرها في الشام ومصر الى الصراع المتواصل حول السلطة في عهد المماليك اذ أصبح رصد الاراضي الزراعية للاوقاف وسيلة مضمونة لتفادي مصادرة الحكام المزاجية من ناحية(٤) ، وتأمين انتقال الانتفاع من هذه الاراضي الزراعية للاولاد والاحفاد من ناحية اخرى(٥) .

واذا نظرنا بعين الاعتبار الى الدوافع الاخرى الاساسية ، الدينية او الانسانية، لا نستغرب انتشار الاوقاف بهذا الشكل الواسع في دمشق وغيرها من المدن الاسلامية . وفي الواقع ان دمشق بالذات حظيت بشهرة كبيرة في العالم الاسلامي بأوقافها الكثيرة، وبالتحديد بمنشآتها الوقفية الدينية والاقتصادية والاجتماعية حتى أصبح يضرب بها المثل . يشهد على ذلك ابن بطوطة الذي زارها في القرن الرابع عشر(٦) . وقد ازداد دور الاوقاف في حياة دمشق الدينية والاقتصادية والاجتماعية في بداية العصر العثماني مع قدوم الوزراء الكبار (لالا مصطفى باشا ، سنان باشا وغيرهم) ، الذين رصدوا للمنشآت الوقفية الضخمة التي اقاموها مساحات واسعة جدا من الاراضي الزراعية تشمل عشرات القرى المحيطة بدمشق .

ومع ازدياد الاهتمام بالاوقاف ورصد المزيد من الاراضي الزراعية لها في العصر العثماني تزداد اهمية الوثائق الوقفية بحيث تصبح مصدرا مهما للتعرف على الحياة الزراعية . وعلى الرغم من هذا لم تلفت هذه الوثائق اهتمام الباحثين بما فيه الكفاية(٧) اد قام الدكتور صلاح الدين المنجد بعمل رائد في هذا الاتجاه حينما نشر في دمشق سنة ١٩٤٩ « كتاب وقف القاضي عثمان بن أسعد المنجا » (توفي ٦٤١ هـ) (٧) .

أما فيما يتعلق بالوثائق الوقفية ، التي افدنا منها في هذا البحث ، فهي اربعة انواع :

- ١ - كتب الوقف او الوقفيات .
- ٢ - عقود استثمار الاراضي الزراعية التابعة للاوقاف .
- ٣ - كتب الاستبدال .
- ٤ - الادعاءات المختلفة حول الاراضي الزراعية التابعة للاوقاف .

وللاسف فان الكثير من كتب الوقف او الوقفيات قد اختفت أو ألفت لدوافع معينة الا ان معظم الوثائق المذكورة موجودة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق في عدة مجموعات (سجلات المحكمة الشرعية ، وثائق القسم العثماني أ ب ج د) .

ان هذه الوثائق كما ذكرنا تمننا بالمعطيات الكثيرة حول الحياة الزراعية في ضواحي دمشق خلال العصر العثماني بالاستناد الى المحاور التالية :

١ - الطبوغرافيا التاريخية .

ب - الشبكة المائية وتنظيم الري .

ج - المحاصيل الزراعية .

د - العلاقات الزراعية .

١ - الطبوغرافيا التاريخية :

تمدنا الوثائق الوقفية بمعطيات غنية جدا حول الاستثمارات الزراعية في دمشق وضواحيها ، وبالتحديد حول البساتين والمزارع والقرى . فنظرا للطابع الشرعي للاوقاف وللاراضي الوقفية ، ونظرا لان هذه الاراضي الوقفية كانت توثق عادة في المحكمة الشرعية ، فان هذه الوثائق الوقفية توفر لنا امكانية التعرف بشكل جيد على الطبوغرافيا التاريخية لدمشق وضواحيها في العصر العثماني ، اذ تحدد بدقة كبيرة حدود البساتين والمزارع والقرى بشكل لا يدع مجالا للالتباس (٨) . وهكذا فالوثائق الوقفية تسمي وتحدد بدقة الاراضي الزراعية (البساتين) التي اندثر بعضها والتي بقي بعضها الاخر قائما في دمشق ، وتحدد مواقع بعض المزارع التي انضم بعضها الى القرى المجاورة او التي تحول بعضها الاخر الى قرى ، كما تتعرض للقرى المجاورة لدمشق بحدودها ومساحتها في ذلك الوقت .

وهكذا نجد في هذه الوثائق وصفا طبوغرافيا مفصلا للبساتين التابعة للقرى المجاورة لدمشق في العصر العثماني والتي اصبحت جزءا من دمشق الان ، كبستان الخيزران الذي تمتد فوقه الان عمارات العدوي (٩) وبستان المرج (١٠) وبستان الكيال (١١) وبستان اليهوديات (١٢) في المزة ، وبستان الصخر (١٣) وبستان الغرابي (١٤) في كفرسوسة ، وحقول زريق وبستان يونس (١٥) في القدم ، وحاكورة السعدية (١٦) وبستان السويد (١٧) ، وبستان السويد (١٨) في الصالحية ، وكرم دهبانة وحقلة الطاحونة وكرم الشاهد وكرم عوض (١٩) في زملكا ، وكرم حامدة قديما وحقلة المصري لاحقا في عربين (٢٠) الخ .

والى جانب هذا نجد في الوثائق الوقفية معطيات طبوغرافية كثيرة حول المزارع التي اندثرت مع مرور الوقت ، وبالتحديد التي انضمت الى القرى المجاورة لها ، بتوسع هذه القرى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، كمزرعة السواقة التي اصبحت تتبع داريا الكبرى (٢١) ، ومزرعة المقدم من جملة اراضي قرية الحديثة (٢٢) ، ومزرعة الطويلة التي كانت تقع بين قرية زبدن وقرية الحديثة (٢٣) ، ومزرعة البيرة من جملة اراضي قرية المنيحة (المليحة حاليا) (٢٤) ، ومزرعة المسعدية في

مرج الفوطة المجاورة للبحارية (٢٥) ، ومزرعة الشماسية المجاورة لخرابو (٢٦) ، ومزرعة قببة في الفوطة الممتدة بين قناة النحاس ونهر حاروش (٢٧) ، ومزرعة حمرا في الفوطة الممتدة بين قناة الهيجانة ونهر حاروش (٢٨) ، ومزرعة العسرونية بالقرب من أراضي يلدا (٢٩) ، ومزرعة دير بشر المجاورة لسبينة الصغرى (٣٠) الخ . .

وبالإضافة الى هذه المزارع تمدنا الوثائق الوقفية بمعطيات دقيقة عن القرى المجاورة لدمشق ، تتناول حدودها ومساحتها وموقعها ، فتعرفنا احدى الوثائق الوقفية على قرية عرطوز في « وادي العجم من أعمال دمشق » (٣١) و « مساحتها اربعة وعشرون فداناً رومياً » (٣٢) . ويحدد كتاب وقف لالا مصطفى باشا موقع الطيبة بدقة بين أراضي قيمت في الجنوب وقرية الشيرفة في الشمال وأراضي قرية زاكية في الغرب (٣٣) . وتحدد وثيقة وقفية أخرى مساحة أراضي المنيحة (المليحة حالياً) ب « ستة وثلاثين فدان هي كامل فدان القرية » (٣٤) ، ومساحة أراضي قرية البلاط ب « تسعة عشر فداناً رومياً هي كامل فدان القرية » (٣٥) . ولدينا وثيقة أخرى تحدد مساحة أراضي قرية السبينة الصغرى ب « احد عشر فدان رومياً هي كامل فدان القرية الكائنة في ناحية وادي العجم من أعمال دمشق » (٣٦) . وكما يبدو هنا تحدد الوثائق الوقفية مساحات القرى بالفدان الرومي ، ولكن بعض الوثائق تحدد مساحة القرى بالأرباع ، فتحدد مثلاً مساحة أراضي قرية النشابية مع مزرعة الززعين ب « ستين ربعا » (٣٧) . وعلى سبيل المثال تحدد هذه الوثيقة ، كبقية الوثائق الوقفية ، موقع هذه القرية بدقة كبيرة اذ كان يحدها زمن الوثيقة (نهاية القرن التاسع عشر) من الجنوب نهر بردى ومن الشرق أراضي قرية القاسمية ويفصل بينهما نهر المسعودية ، ومن الشمال أراضي قرية البحارية ، ومن الغرب أراضي حوش الصالحية ويفصل بينهما نهر بردى (٣٨) .

ب - الشبكة المائية ونظام الري :

كانت دمشق تشتهر في القرون الوسطى بغزارة مائها الى حد أن ابن جبير (توفي ١٢١٧) قال في ذلك ان « أرضها سئمت كثرة الماء فاشتقت الى الظم » (٣٩) . وقد أكد هذا لاحقاً ياقوت الحموي (توفي ١٢٢٩) حين اعترف بأنه « من خصائص دمشق التي لم أر في بلد مثلها كثرة الانهار بها وجريان الماء » (٤٠) . وفي الواقع ان هذا الانطباع عن دمشق خلال العصر العثماني تؤكد بدوره الوثائق الوقفية التي تقدم لنا معطيات مهمة عن الشبكة المائية وعن نظام الري في دمشق وضواحيها .

وتجدر الإشارة الى أن الأراضي الزراعية الموقوفة هي مرصودة في الاصل لتغطية نفقات المنشآت الوقفية وذلك بتأجيرها للآخرين . وحسب الفقه الاسلامي فان الاصل في الاجارة المنفعة ، ونظراً لانه لا وجود لمنفعة من الارض الزراعية دون ماء فان حق الارض الزراعية في الماء يفهم من السياق حتى وان لم يتم تحديد ذلك (٤١) . ومع هذا

فالوثائق الوقفية المتعلقة بتأجير الاراضي الزراعية تحرص بشكل بالغ على تحديد مصدر الشرب (السقي) لكل قطعة ارض أو مزرعة أو قرية من القرى ، بحيث تقدم لنا بهذا الشكل معطيات قيمة عن الشبكة المائية في دمشق وضواحيها . وهكذا تزودنا هذه الوثائق بأسماء ومواقع الانهار الكبيرة والصغيرة والاقنية والمواصي التي كانت تتألف منها الشبكة المائية لدمشق وضواحيها . وتجدر الاشارة هنا الى أن بعض الانهار أصبحت تدعى بأسماء أخرى ، في حين اندثر بعضها الآخر حتى تلاشى تماما من الذاكرة المحلية .

وهكذا نجد في هذه الوثائق بالإضافة الى الانهار الكبيرة المعروفة (بردى ، تورا ، يريد ، الخ) الانهار التالية التي تروي ضواحي دمشق :

- * نهر الاعوج الذي كان يسقي فيما يسقي قرية عرطوز (٤٢) .
- * نهر السرداب ، أحد فروع نهر تورا وكان يروي أراضي قرية ارزنة (٤٣) .
- * نهر العتيق ، أحد الانهار الصغيرة بداريا ، كان يسير بموازة قناة العراقي (٤٤) .
- * نهر جوزة البالي ، أحد الانهار الصغيرة التي كانت تروي أراضي داريا (٤٥) .
- * نهر سواقة ، كان يروي مزرعة سواقة التابعة لـ داريا الكبرى (٤٦) .
- * نهر بالا وهو المشهور لاحقا بالبيلاني ، الذي انفصل عن بردى بعد خروجه من دمشق ويسقي أراضي قرية بالا (٤٧) .
- * نهر الحديثة وهو المشهور لاحقا بنهر زبدین أو الزبدینی ، الذي انفصل عن بردى قرب بستان القوادي ويسقي أراضي الحديثة وزبدین (٤٨) .
- * نهر الزلف الذي كان يروي مزرعة البيرة (٤٩) وهو الذي أصبح يدعى لاحقا نهر داعية أو الداعياني (٥٠) .
- * نهر حروش (٥١) أو حاروش الذي كان يروي قرية دلبة الجديدة بثلاث مائه .
- * نهر الفضالية ، نسبة الى قرية الفضالية ، كان يسقي بعض القرى كقرية المتبن (حوش التبن ١) (٥٢) .
- * نهر سلار الذي كان يروي قرية المتبن (حوش التبن ١) وكان يفصل بين هذه القرية وبين مرج السلطان (٥٣) .
- * نهر الريحان ، أحد فروع نهر تورا ، الذي كان يسقي أراضي قرية عربيل (عربین) (٥٤) .

- * نهر البحارية ، يروي أراضي قرية البحارية في الغوطة (٥٥) .
 - * نهر الميلاقون أو الميلاقون (٥٦) كان يروي أراضي المزة وهو فرع من فروع نهر الداراني (٥٧) .
 - * نهر الكريمي ، الذي كان يروي أراضي قرية كفرسوسة (٥٨) .
 - * نهر أبي ، الذي كان يروي أراضي كفرسوسة (٥٩) .
 - * نهر البكجوري الذي كان يروي أراضي القدم (٦٠) .
 - * نهر الانباط الذي كان يروي أراضي القدم (٦١) .
 - * نهر القصير الذي كان يروي أراضي القدم (٦٢) .
- وبالإضافة الى هذه الانهار نجد في الوثائق الوقفية بعض الاقنية (جمع قناة) أو الدمن التي كانت تروي بعض الاراضي في ضواحي دمشق :
- * قناة العسرونية (٦٣) ، كانت تنبع من أرض الميدان وتجتاز أرض الشاغور وتسقي بعض أراضي يلد (٦٤) .
 - * قناة الهيجانة (٦٥) ، وهي متفرعة من نهر حاروش وكانت تروي مزرعة حمرا في الغوطة (٦٦) .
 - * قناة النحاس أو النحاسية (٦٧) ، كانت تسقي قرية النحاسية وهي إحدى القرى المندثرة في غوطة دمشق (٦٨) .
 - * قناة العمراني أو العمرانية ، كانت تسقي مزرعة المسعدية وما جاورها في الغوطة (٦٩) .
 - * قناة المسعدية ، كانت تروي مزرعة المسعدية في الغوطة (٧٠) .
 - * قناة قبر الست (٧١) ، كانت تروي الأراضي المحيطة بالقرية (٧٢) .
 - * دمنة الناصرية ، كانت تروي بعض الحواكير في سفح قاسيون (٧٣) .
 - * دمنة السبينة ، وكانت تمتد من السبينة حتى حوش الريحانية (٧٤) .
- والى جانب هذه الشبكة المائية تزودنا الوثائق الوقفية بمعطيات دقيقة عن نظام الري الذي كان متبعاً في الأراضي الزراعية في ضواحي دمشق . وفي الواقع ان عقود ايجار الأراضي الزراعية لتابعة للوقوفات تتميز على الدوام بتحديد دقيق لحصة كل أرض من الماء التي تشرب منها ، على اعتبار أن حق الشرب هو من حق الأرض ، ولكي لا يكون هناك أي التباس بين الطرفين المتعاقدين .

وتختلف معطيات الوثائق الوقفية حول نظام الري باختلاف المناطق واختلاف المساحات ، اذ ان بعض الوثائق تحدد نظام الري لقرية من القرى أو لمزرعة من المزارع أو لبستان من البساتين . وهكذا تحدد مثلا احدى الوثائق شرب أراضي قرية عرطوز من مصدرين : من قناة قطنا كل يوم جمعة وليلة أخرى في كل أسبوع ، ومن نهر الاعوج كل يوم سبت وليلة أخرى من كل اسبوع (٧٥) . وتحدد وثيقة أخرى شرب بستان الصخر المعروف بكفرسوسة ب « حجر من كل أسبوع عشر ساعات » (٧٦) . كما تحدد واحدة أخرى حصة بستان الغرابي في كفرسوسة من نهر الكريمي ب « حجر من كل خمسة عشر يوما نهار الخميس من الماذنة الى العصر » (٧٧) . أما في سفح جبل قاسيون فتوضح لنا احدى الوثائق نظام الري الخاص بالحوكير اذ تذكر أن « شرب ذلك من نهر يزيد على الدولا ب القايم على النهر » (٧٨) ، أي بما يشبه النواعير لرفع الماء الى المستويات العليا (٧٩) . وتحدد لنا وثيقة أخرى من المزة حصة بستان الكيال المعروف من نهر الميلاقون « في كل أسبوع مرة ليلا ومرة نهارا » (٨٠) . وفيما يتعلق بالفوطة الشرقية توضح لنا الوثائق الوقفية بدقة نظام العدان . وهكذا فحصة مزرعة الخاشكية مثلا من نهر بالا كانت « يوم الاثنين عدان ويوم الثلاثاء عدان وفي يوم الاربعاء نصف عدان من كل أسبوع » (٨١) ، وحصة أرض القروذ ومشروع الذهب من قناة العسرونية « نصف مصراع في كل عدان » (٨٢) .

ج - المحاصيل الزراعية :

تفيدنا مصادر العصر الوسيط وبداية العصر العثماني عن التحول الذي اخذ يطرأ على نوعية الزراعة في أراضي دمشق وضواحيها ، وبالتحديد التحول نحو الاشجار المثمرة على حساب الحبوب (٨٣) . وفي الواقع ان الوثائق الوقفية تؤكد هذا التحول أكثر خلال العصر العثماني اذ ان غالبية معطياتها تتعلق بالاشجار المثمرة . فتشير بعض الوثائق الوقفية الى تميز بعض البساتين بمحصول زراعي معين ، أو عدة محاصيل ، أو تخصص بعض القرى بانتاج زراعي معين . فأراضي قرية عرطوز كانت تشتهر بزراعة الزيتون ، وحدى الوثائق الوقفية تذكر بدقة وجود « ٨٠٠ غرسة زيتون » (٨٤) . وتشير وثيقة أخرى الى انتشار الكروم في قرية زملكا وتذكر عددا من الكروم ك « كرم دهابنة » و « كرم الشاهد » و « كرم المازنة » و « كرم عوض » (٨٥) . أما قرية عربيل (عربين الان) المجاورة فتذكر أكثر من وثيقة وقفية اشجار اللوز فيها (٨٦) . ونرى عبر الوثائق الوقفية في أراضي المزة وكفرسوسة المتجاورة انتشار زراعة اشجار الفواكه والزيتون بشكل خاص . ففي وثيقة متعلقة ببستان الصخر المعروف بكفرسوسة نجد أن كامل أرضه تحمل « اشجار فواكه منوعة وزيتون وغير ذلك » (٨٧) . ونجد شيئا شبيها بهذا في بستان الغرابي المعروف في كفرسوسة أيضا اذ تضيف احدى الوثائق لاشجار الفواكه المتنوعة هناك وجود « حور وصفاف »

ايضا(٨٨) . وفي وثيقة أخرى حول هذا البستان نفهم ايضا نوع الزيتون الذي كان ينتج هناك (زيتون أسود دان) (٨٩) .

ونظرا للتجاور والتشابه في اراضي كفرسوسة والمزة نجد ان المحاصيل الزراعية تتكرر هنا وهناك . ففي وثيقة حول بستان البرج المعروف بالمزة نجد فيه « أشجار فواكه متنوعة وزيتون » (٩٠) . أما عن الصالحية الممتدة على سفح جبل قاسيون فتمدنا احدى الوثائق مثلا بمعلومات عن زراعة أشجار الفواكه والصبارة في حواكيرها (٩١) ، أي قبل أن تنتقل حواكير الصبارة من الصالحية الى المزة ، في حين تفيدنا وثيقة أخرى تتعلق ببستان السويد في اراضي الميطور على نهر يزيد بوجود المشمش البلدي والرمان الحامض والتوت الابيض والجوز (٩٢) .

أما عن الحبوب (القمح والشعير) فلا نجد الا بعض المعطيات المتفرقة في الوثائق الوقفية . ومن هذه المعطيات مثلا ما يرد في الوثائق عن المطاحن القائمة في القرى المجاورة لدمشق كطاحونة الوادي في اراضي عين ترما « الواقعة على نهر تورا ومنه دورانها » و « المشتمة على حجرين معدين لكسر الغلال » (٩٣) . ولدينا ما هو أهم من ذلك في وثيقة وقفية تعود الى شعبان ١٢٧١ ، يرد فيها أسعار القمح والشعير في ذلك الوقت . فقد تم بيع عشر غراير من القمح بسعر ثمانية آلاف قرش فضة صاغ ميرية ، أي بثمانئة قرش للفرارة الواحدة ، وعشر غراير من الشعير بسعر ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش فضة صاغ ميرية أي بثلاثمائة وخمسين قرش للفرارة الواحدة من الشعير (٩٤) .

د - العلاقات الزراعية :

ذكرنا ان الغرض من وقف الاراضي الزراعية تأمين مصدر دائم لتغطية نفقات المنشآت الوقفية (الجوامع ، المدارس ، الخ) ومن هنا فان مصلحة الوقف كانت تفترض تأجير هذه الاراضي باستمرار . وقد اهتم الفقه الاسلامي بهذا الجانب وأصبح للاجارة والمزارعة والمساقاة مجموعة احكام تنظم العلاقات بين الاطراف المختلفة . ويقصد هنا بالاجارة تأجير الاراضي الزراعية التابعة للوقف بأجر سنوي معين أو ما يسمى بأجر المثل (٩٤) . والمزارعة هي تعبير آخر عن المحاصصة كدفع الارض للمزارع يزرعها ببذره على أن يكون نصفه للوقف ونصفه للمزارع (٩٥) . أما المساقاة فهي تتعلق بالاراضي المزروعة بالاشجار المثمرة وهي تخضع لاتفاق خاص بين المسؤول عن الوقف والمزارع على حصة معينة مقابل تعهد المزارع بالاشجار بالرعاية والسقاية (٩٦) . وعلى الرغم من أن هذه الاحكام الفقهية أرادت تحقيق التوازن في المصلحة بين الطرفين ، المستفيدين من الوقف والمستفيدين من الاراضي الزراعية ، الا أن هذا لم يمنع في نهاية الامر التلاعب بهذه الاحكام للاستيلاء على هذه الاراضي (٩٧) .

فيما يتعلق بالاجارة لدينا وثائق وقفية كثيرة تعرفنا على جوانب مهمة للعلاقات الزراعية في ذلك الوقت ، وتزودنا بمعطيات قيمة حول عقود الاجار لاستثمار الاراضي الزراعية تتضمن آجال هذه العقود واشكال دفع الاجرة ، شهرية أو سنوية ، مادية أو عينية الخ . وبشكل عام فان الوثائق الوقفية الخاصة تنص دائما على أن « الاجارة الشرعية » هي « لازمة للزراعة الشتوية والصيفية والمغل والاستغلال والانتفاع بذلك على البلدة » بحيث تترك المجال واسعا للمزارع في استثمار الارض . وتنوع عقود الاجارة هنا بحيث ان بعضها يشمل قطعة أرض فقط (بستان) أو مزرعة أو حتى قرية من القرى . وهكذا نجد أن احدى الوثائق تفيد تأجير كل اراضي قرية عرطوز البالغة اربعة وعشرون فدانا روميا لمدة خمس سنوات باجرة قدرها ٦٠٠ قرش اسدي (٩٨) ، بينما نجد أن بستان الصخر المعروف بكفرسوسة يؤجر لعقدين كاملين (٦ سنوات) باجرة قدرها احد عشر قرشا فضة صحيحة شامية (٩٩) .

ويلاحظ هنا ان معظم الوثائق الوقفية الخاصة بالاجارة تأخذ ب « العقد » المشتمل على ثلاث سنين كوحدة لتحديد فترة الاجارة . وهكذا نجد ان مدة الاجارة في هذه الوثائق تتراوح من عقد الى ستة عقود كحد أقصى ، أي من ثلاث سنوات الى خمس عشرة سنة (١٠٠) . وفي الحقيقة ان الفقه الاسلامي يميل من باب الاحتياط الى تحديد فترة الاجارة أو المزارعة بثلاث سنين ، ولكنه يتسامح في ذلك اذا كانت الاجارة أو المزارعة « انفع واصلح في حق الفقراء » (١٠١) . ولا شك أنه من الافضل لجهة الوقف عدم تأجير الاراضي الزراعية لفترة طويلة اذ ان اجرة الارض قد ترتفع من سنة الى اخرى . وهكذا نجد ان بستان الكيال في المزة يؤجر لمدة عقدين فقط ، أي لمدة ست سنوات ، بزيادة في الاجرة السنوية قدرها خمسة عشر قرش صاغ ميري ، أي ان الاجرة السنوية لهذا البستان اصبحت حسب العقد الجديد تسعون قرش صاغ ميري (١٠٢) . وتوضح بعض الوثائق ان هذه الزيادة تكاد تكون رمزية أحيانا . فمزرعة تقانه في عربيل كانت مؤجرة مقابل مئة غرش صاغ في السنة ، بينما زادت الاجرة في العقد الجديد قرشا واحدا فقط بحيث أصبحت مئة قرش وقرش (١٠٣) .

ومن ناحية اخرى نجد ان معظم الوثائق الوقفية الخاصة بالاجارة تأخذ بالعقود الكوامل ، أو بالسنوات الكاملات ، في حين نجد في حالات نادرة أن عقد الاجارة يمتد « اربعة عشرة سنة كوامل وثمانية اشهر كاملة » (١٠٤) . وتجدر الاشارة هنا الى أن عقود الاجارة كانت تبدأ يوم توقيع العقد ، بينما كانت الاجرة السنوية تحسب وتحصل في مطلع كل سنة هجرية ، أي في شهر محرم . ولكن يلاحظ ان بعض العقود كانت تجعل مطلع رمضان من كل سنة موعدا لدفع الاجرة السنوية ، بينما تحدد بعض العقود الاخرى بداية الشهر التالي موعدا لدفعها . فنجد مثلا ان عقد الاجارة يتم في ٢٤ شوال ويتحدد مطلع شوال في كل سنة موعدا لدفع الاجرة السنوية (١٠٥) . ونلاحظ

في بعض الوثائق ان اجرة السنة الاولى كانت تدفع سلفا ، بينما كانت الاجرة السنوية تقسط على مدار شهور السنة وتحول هكذا الى اجرة شهرية (١٠٦) .

وتوضح هنا الوثائق الوقفية ان التعامل النقدي كان هو الاساس ، اذ ان الاجرة السنوية كانت تحدد بـ « القرش الاسدي » أو « قروش صاغ ميري » أو « قروش فضة وذهب » ، ولكن في حالات اخرى كانت الاجرة السنوية تحدد بشكل نقدي وبشكل عيني ، وهذا ما يساعد بطبيعة الحال على التعرف على ما كانت تنتجه الاراضي الزراعية في ذلك الوقت . وهكذا تم تأجير بستان الغرابي في كفرسوسة لمدة ثلاثة عقود كوامل (١٥ سنة) باجرة قدرها عن كل سنة خمسة وسبعون قرش صاغ ومدين زيتون اسود دان ومدين زيتون اخضر (١٠٧) . وبعد حوالي خمسين سنة (١٣٠٣ هـ) تم تأجير البستان ذاته « لمدة اربعة عقود كوامل كل عقد يشتمل على ثلاث سنين كاملين . باجرة قدرها عن كل سنة ثمانون قرشا وثلاثة امداد زيتون اسود دان منقولة لدار المؤجرة الاول والثاني الكائنة بمحلة العمارة » (١٠٨) . ويلاحظ هنا ان اجرة هذا البستان قد ارتفعت خلال نصف قرن من خمسة وسبعين قرش الى ثمانين قرش ومن مدين الى ثلاثة امداد زيتون . وفي وثيقة اخرى نجد ان بستان السويد بالصالحية قد تأجر سنة ١٢٩٠ هـ لمدة عقدين كاملين بـ « اجرة قدرها عن كل سنة خمسة وثلاثون قرش صاغ عملة رابحة البلدة وعشرة ارطال مشمش بلدي وعشرة ارطال رمان حامض وعشرة ارطال توت ابيض وخمسة ارطال جوز فالي » (١٠٩) .

ومن ناحية اخرى نجد ان معظم الوثائق الوقفية المتضمنة لعقود الاجارة تشتمل ايضا على عقود المساقاة . والمساقاة كما مر تتعلق بالاراضي المزروعة بالاشجار المثمرة ، وهي تتم وفق اتفاق على نسبة او حصة معينة مقابل تعهد المزارع للاشجار بالرعاية والسقاية . وفي هذه الوثائق نجد دائما ان النسبة تكاد تكون واحدة لا تتجاوز ١٪ للوقف و ٩٩٪ للمستثمر ، وهي ليست بطبيعة الحال لصالح الوقف . وفي الواقع نجد في جميع الوثائق الوقفية تقريبا من يزيد في الاجرة والمساقاة ١٠-٢٠٪ أما لـ « كون المدة طويلة وبدون اجرة المثل » أو لان « المساقاة صدرت على سهم واحد من مائة سهم وليس في ذلك حظ ولا مصلحة لجهة الوقف » (١١٠) . الا ان المستأجر ينجح دائما بفضل « الشهود » (في اقناع القاضي بتثبيت الاجارة والمساقاة حسب الشروط القديمة التي لم تعد تتناسب مع مصلحة الوقف . وفي هذه الحالة لا يكفي ريع الارض وغيرها لتغطية مصاريف المنشآت الوقفية مما يؤدي في نهاية الامر الى تصفية الوقف والاستيلاء على الاراضي الزراعية التابعة له (١١١) .

وقد كان أحد أشكال التلاعب بالاراضي الزراعية للاوقاف الاستبدال ، أي استبدال أرض زراعية بدكان أو بيت بحجة ضعف الريع وما شابه ذلك . وقد تشدد

فقهاء المسلمين في الحد من الاستبدال بعد ان تنبهوا لاستغلاله في التلاعب بالاقواف حتى ان بعض الفقهاء ذهب الى حد منع الاستبدال (١١٢) . وغالبا ما كان القضاة هم الذين يسهلون على الحكام اغتصاب الاوقاف باسم الاستبدال في العصر المملوكي ، ولذلك اشترط كثير من الفقهاء في القاضي الذي يأذن بالاستبدال أن يكون « قاضي الجنة » ، أي العالم العدل الامين (١١٣) . وغالبا ما ينظر الى الاستبدال بشك حين يكون أحد طرفيه من الولاة أو الوزراء ، لانه في هذه الحالة يكون الاستبدال لصالح الطرف القوي . وهكذا نجد في هذه الوثائق نموذجا للاستبدال المريب الذي يتمثل في استبدال « جميع أراضي البستان الكاين بأرض مقري وعين الكرش ويعرف بالخيزران التابع لوقف الشيخ فضل العمري وذلك مقابل « الحانوتين الكائنين ظاهر دمشق الجارين في ملك جناب حضرة الدستور . . أسعد باشا الوزير » (١١٤) .

ومن الجوانب الأخرى المتعلقة بالأراضي الزراعية التابعة للأوقاف لدينا ما يتعلق باستصلاح الأراضي المهجورة لكي تصبح صالحة للزراعة ، أو ما يعبر عنه في الفقه الاسلامي بـ « مشد السكة » . ويقصد هنا بهذا التعبير حق البقاء والقرار في الأرض الزراعية التابعة للوقف لمن يقوم باصلاح هذه الأرض اذا كانت في الأصل غير صالحة للزراعة أو لا تغل شيئا . وفي هذه الحالة يكتسب من يصلح الأرض نوعا من الحق في الأرض المعبر عنه بـ « مشد السكة » فلا تنتزع من يده ما دام يدفع ما عليها (١١٥) . ولدينا في الوثائق الوقفية بعض الحالات التي توضح ماذا يعني هذا الحق بالنسبة للعلاقات الزراعية . ففي شوال ١٢٦٦ استحصل أحدهم على إذن شرعي من الناطرة على وقف أسعد باشا العظم لاستصلاح بعض الأراضي التابعة لهذا الوقف في قرية المنيحة (المليحة) والبلاط ، وبالتحديد « أن يحرق ويكبس ويزيل ما بأراضي الحانوتين من الفلّس والغريب حتى يصيرا قابلين للزراعة وان يكن له نظير ذلك حق القرار المعبر عنه بالمشد سكة » . ومنذ صدور الأذن وحتى تاريخ الدعوى (١٢٧١هـ) فقد قام هذا بـ « حرث وكبس أراضي الحانوتين وأزال ما بهما من الفلّس والغريب والكدر والشروش والانجيل حتى صارت كافة الأراضي بالحانوتين المرقومين قابلين للزراعات الصيفية والشتوية وأنه صرف على ذلك مصارف كلية وذلك بنية الملكية للمشد سكة واستمراره دوما على الدوام بعمر الشهور والاعوام وأنه يستحق بذلك حق القرار المعبر عنه بالمشد سكة » (١١٦) .

وهكذا يتضح هنا أن « الملكية » لـ « الحق » في « مشد السكة » ، أي في التصرف في الأرض التابعة للأوقاف ، أخذ يتحول الى نوع من « المشاركة » في ملكية الأرض أو الى نوع من « الملكية المشتركة » للأرض . وفي الواقع ان هذا الشكل الانتقالي الجديد، الذي أصبح يتم بتواطؤ مع المسؤولين عن الوقف ، لم يبق للوقف الا « مسحة » الاسم بينما تحول في الجوهر الى « تملك محض » في نهاية العصر العثماني (١١٧) . وقد كان

لهذا التحول في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نتائج مهمة على الصعيد الاجتماعي اذ برزت بقوة بعض العائلات الدمشقية التي اغتنت من التلاعب بالاراضي الزراعية التابعة للاوقاف ، والتي اصبحت باسمها في نهاية الامر (١١٨) .

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي ايضا يلاحظ هنا ان الوثائق الوقفية تكشف ان العلاقات الزراعية لم تكن تتعلق فقط بعالم الرجال بل ان المرأة كانت تشارك بشكل يلفت النظر في الدورة الاقتصادية للحياة الزراعية . وما يشير الانتباه هنا ان المرأة كانت تبرز في الجانب الاول كما في الجانب الثاني ، أي في الجانب الذي يؤجر الارض وفي الجانب الذي يستأجرها . ففيما يتعلق بالجانب الاول تكشف الوثائق الوقفية عن قيام النساء بتولي النظارة على الاوقاف ، وهو منصب مهم ومؤثر في الحياة الاقتصادية - الاجتماعية لدمشق في العصر العثماني ، يمنح صاحبه حق التصرف في اراضي وممتلكات واسعة (تأجير الاراضي واستبدالها ... الخ) مما كان يؤمن له بالتالي نفوذا في المجتمع المحلي اذ أنه كان يستطيع بسهولة التلاعب بالممتلكات الوقفية والاغتناء بسرعة (١١٩) . ومن ناحية أخرى تكشف لنا الوثائق الوقفية عن وجود مهم للمرأة في الجانب الاخر ، أي في الجانب الذي يستأجر الاراضي الزراعية التابعة للاوقاف بغية الاستثمار (١٢٠) .

واخيرا كخلاصة لما تقدم يمكن القول ان الوثائق الوقفية تساعدنا كثيرا على التعرف على الحياة الزراعية في ضواحي دمشق خلال العصر العثماني ، كما يبدو من هذا البحث ، وهي تؤكد بهذا الشكل اهميتها كمصدر من مصادر التعرف على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام لبلاد الشام في العصر العثماني .

الحواشي :

كتاب منتخبات التواريخ لدمشق ، ج ١ ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٢٤٨ : « اذا فتشت صحائف هذا العالم بأسره تجد ان فكرة الاوقاف ومؤسساته العامة لم تتسع في أمة ودولة أكثر ما اتسعت وبسقت فروعها في الامة العربية والدول الاسلامية » .. « كانت كل الخدمات في الدولة العثمانية ، التي تقع اليوم في اختصاص الدولة أو المحافظة ، تمول وتدار من قبل الاوقاف . ولذلك نجد الى اليوم في كل البلدان الاسلامية أو التي كانت تحت حكم المسلمين ، عددا كبيرا من المنشآت الدينية والعامة التي بنيت بواسطة الاوقاف : الجوامع ، الكتايا ،

(١) Dr. Hasan Kalesi, Najstariji vakufski dokumenti u Jugoslaviji na arapskom jeziku, Pristina 1972, s. 13.

في نفس الصفحة نقرا ما يلي :
« في كل جانب تقريبا من حياة الشعوب والدول الاسلامية ، الديني والاخلاقي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، كان للوقف تأثير كبير ، يبدو مستغربا ، الا أنه من المؤكد ان الاوقاف شملت بخدماتها الناس وحتى الطيور والحيوانات » .
وانظر : محمد أديب تقي الدين الحصري ،

ينكر قلبه ويتغير لاجل ذلك .. » : رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار ، تحقيق وتقديم وتعليق د. علي المنتصر الكتاني ، جزء ١ ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١١٨ .

كان خليل مردم بك قد سبق ونشر في دمشق سنة ١٩٢٥ « كتاب وقف الوزير لالا مصطفى باشا » الذي يمثل دون شك خطوة مهمة ، الا ان هذه الطبعة لا تتضمن اية مقدمة أو اية ملاحظة حول الهدف العلمي من نشر هذا الكتاب او حول أهمية كتب الوقف بالنسبة للبحث العلمي بشكل عام ومن هنا فان نشر المنجد لكتاب وقف القاضي عثمان بن اسعد المنجا يعتبر خطوة رائدة في هذا الاتجاه . وهو يسجل في المقدمة البسيطة ملاحظتين رائدتين تشيران الى أهمية هذه الوقفية بالنسبة للبحث العلمي : ٢ - غنى الوقفية بالامكان الوقفية وهذا يجعلها غنية بالفوائد الطبوغرافية واسماء القرى والمحال ، ب - تبين بعض الامور الاجتماعية كالوقف على الاشراف والوقف على الاسرى كما تدلنا على بعض الدور والقياساريات الخ .

« لقد اتفق الفقهاء على ان الوقف لا يكون الا في عين مملوكة لصاحبها ملكا تاما وان تكون معرفة تعريفا كاملا ، فاذا كانت معروضة بالشهرة اكتفي بشهرتها عند الحنفية وان لم تكن معروفة بالشهرة وجب حدها بحدودها الاربعة .. » : (ابو زهرة ، محاضرات في الوقف ، ص ١٠٥) .

وحول أهمية الوثائق الوقفية للطبوغرافيا التاريخية لدينا ملاحظة رائدة للمنجد وردت في كتابه « خطط دمشق - نصوص ودراسات في تاريخ دمشق الطبوغرافي وآثارها القديمة » بيروت ١٩٤٩ . ففي الهامش الموجود في صفحة ٩٩ نجد الملاحظة المهمة التالية :

« ان تعديل (تحديد) الاماكن والمحال والقرى وتحديدها ينبغي أن يستند الى النصوص القديمة الشرعية والصحيحة ولن تجد مثل

المدارس ، المكتبات ، الجسور ، المقابر ، امنية الري ، المستشفيات ، الابراج ، أسيلة الماء .. الخ . ولا يمكن تخيل التجارة في ذلك الوقت دون استراحات القوافل والخانات والمستودعات ... » (كلشي ، المرجع السابق ، ص ١٢-١٤) .

(٢) محمد أبو زهرة ، محاضرات في الوقف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧١ ص ٢٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٥) انظر كنموذج حول هذا : كتاب وقف القاضي عثمان بن اسعد المنجا ، نشره وقدم له صلاح الدين المنجد ، دمشق ١٩٤٩ . وينبه المنجد بنفسه في المقدمة الى ميزة هذا الكتاب التي تتمثل في « تحديد ما يخص كل ولد من اولاد الواقف .

(٦) «الواقف بدمشق لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها فمنها أوقاف على العاجزين عن الحج ليعطي لمن يحج عن الرجل منهم كفايته، ومنها أوقاف على تجهيز البنات الى أزواجهن وهن اللواتي لا قدرة لاهلهن على تجهيزهن ، ومنها أوقاف لفكالك الاسارى ، ومنها أوقاف لابناء السبيل يعطون منها ما يأكلون ويلبسون ويتزودون لبلادهم ، ومنها أوقاف على تعديل الطرق ورصفها لان أزقة دمشق لكل واحد منها رصيفان في جنبه يمر عليها المترجلون ويمر الركبان بين ذلك ومنها أوقاف لسوى ذلك من افعال الخير ... » . أما « سوى ذلك من اعمال الخير » التي أصبحت بها دمشق مضربا للمثل فيوضحه ابن بطوطة فيما يلي :

« مردت يوما ببعض أزقة دمشق فرأيت به مملوكا صغيرا قد سقطت من يده صحيفة من الفخار الصيني وهم يسمنونها الصحن فتكسرت واجتمع عليه الناس فقال له بعضهم اجمع شققها واحملها موك لصاحب أوقاف الاواني فجمعها وذهب الرجل معه فراه اياها فدفع له ما اشترى به مثل ذلك الصحن وهذا من أحسن الاعمال ، فان سيد الغلام لا بد أن يضربه على كسر الصحن أو ينهره وهو أيضا

- الثالثة ، دمشق ١٩٨٤ ، ص ١٦٦ .
- كتاب وقف الوزير ، ص ٧٧ .
- المصدر السابق ، ص ٧٧ .
- المصدر السابق ، ص ١٩٨ .
- المصدر السابق ، ص ١٩٩ .
- م.و.ت ، القسم العثماني د ، وثيقة رقم ٤٤
- ٢١ شعبان ١٢٩٩ . ويرجح كرد علي (ص ١٧٥)
- ان المصريون ربما كانت قرية في الماضي .
- م.و.ت ، القسم العثماني د ، وثيقة رقم ٤٦
- ١ محرم ١٣٠٠ . ويذكر كرد علي (ص ١٩٢)
- دير بشر من الديور المنذرة ، وقد ورد ذكره
- في كتاب وقف سيف الدين الرجيجي بينما
- يؤخذ من كتاب التمهيد أن دير بشر كان عامرا
- في القرن السابع الهجري .
- يرد ذكر وادي العجم كثيرا في الوثائق الوقفية
- وكان يقسم الى وادي العجم التحتاني (ناحية
- الكسوة) ووادي العجم الفوقاني (اقليم
- البلان) . ويرى زكريا أن « كلمة وادي العجم
- مجهولة ، ولم تذكر في كتب التاريخ والجغرافيا
- هذا الاسم حتى عثرنا عليه في كتاب وقف
- الوزير لالا مصطفى باشا » ، أحمد وصفي
- زكريا ، الريف السوري (محافظة دمشق)
- وصف طبوغرافي ، تاريخي ، أثري ، عمراني ،
- اجتماعي ، زراعي للاقضية والنواحي والقرى
- العائدة الى محافظة لواء دمشق ، ج ٢ ، دمشق
- ١٩٥٧ ، ص ٣٦٨ ، ٤٤٨) .
- وكما يبدو هنا فقد كان ذكريا ممن تنبهوا
- مبكرا الى أهمية الوثائق الوقفية ، التي
- استفاد منها في هذا الوصف الطبوغرافي
- التاريخي — الاثري — العمراني — الاجتماعي
- لنواحي دمشق .
- م.و.ت ، سجلات محاكم دمشق الشرعية —
- القسم العسكرية ه ، قضية ١٣٤ ، ص ٨٠ .
- ٨٢ . والغدان الرومي هو مقدار ما يستطيع
- زوج من الثيران حرثه من الارض في يوم وليلة .
- كتاب وقف الوزير ، ص ٥٦ .
- م.و.ت ، القسم العثماني ب ، وثيقة رقم
- ١٦ ، ١١ شعبان ١٢٧١ .
- كتب الوقف صحة وشرعية في هذا الباب
- لأنها تقدم لك الحدود واضحة مبينة بدقة
- بحيث لا يمكن أن تتوهم بعدها أو تخطيء» .
- (٩) مركز الوثائق التاريخية بدمشق (م.و.ت) ،
- القسم العثماني ب ، وثيقة رقم ٧٠ ، ١٧
- جمادى الثاني ١١٦٤ .
- م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ٤٠
- ١٩ ذو القعدة ١٢٠٥ .
- م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ٧٤
- ١١ ذو القعدة ١٢٣٩ .
- م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١٦٥
- ١٨ رجب ١٢٧٢ .
- م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ٦١
- ١ ذو الحجة ١٢٣٥ .
- م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
- ١٤٠ ، ١٦ ربيع الاول ١٢٦٥ .
- م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١٩٠
- ١٣ جمادى الاولى ١٢٨٥ .
- م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١١٧
- ٧ شوال ١٢٥٧ .
- م.و.ت ، سجلات المحاكم الشرعية بدمشق
- (١٢٩٠ — ١٢٩١) م ٦٤٧ ، قضية رقم ٣٧ ،
- ١٤ ربيع الاول ١٢٩٠ ، ص ٣١ — ٣٣ .
- م.و.ت ، القسم العثماني د ، وثيقة رقم ٩
- ١ محرم ١٢٨٣ .
- م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١٦١
- ٤ ذو القعدة ١٢٧٠ .
- م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ٢١٢ ،
- ٦ رجب ١٢٩٥ .
- (٢١) كتاب لالا مصطفى باشا ، وقف الوزير
- على طبعه خليل بن أحمد مردم بك ، دمشق
- ١٩٢٥ ، ص ٦١ .
- (٢٢) المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- (٢٣) المصدر السابق .
- (٢٤) المصدر السابق ، ص ٧٣ . ولدى كرد علي
- نجد أن « تلة البيرة » في أرض المليحة من
- جيلة القرى الدائرة التي يذكرها . انظر :
- محمد كرد علي ، غوطة دمشق ، الطبعة

- (٣٥) المصدر السابق . ويرد ذكر هذه القرية في بعض المصادر باسم السابقة « البلاطة » أو « بيت البلاطة » لدى ياقوت الحموي : كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ١٨ .
- (٣٦) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١٨٢ ، ٣ ربيع الاول ١٢٨١ .
- (٣٧) م.و.ت ، القسم العثماني ب ، وثيقة رقم ٢١٧ ، ٢ جمادى الاولى ١٢٠٥ .
- (٣٨) المصدر السابق .
- (٣٩) رحلة ابن جبير في مصر وبلاد العرب والعراق والشام وصقلية ، تحقيق د. حسين نصار ، القاهرة د.ت ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .
- (٤٠) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج ٢ ، بيروت ١٩٥٦ ، ص ٤٦٥ .
- (٤١) يحيى بن شرف النووي الدمشقي ، روضة الطالبين ، ج ٥ ، بيروت د.ت ، ص ١٨١ .
- (٤٢) م.و.ت ، سجلات محاكم دمشق الشرعية - القسمة العسكرية ، م ٥ ، قضية ١٣٤-، ص ٨٠ - ٨٢ .
- (٤٣) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١٥٩ ، ١٨ ذو الحجة ١٢٦٩ . وقرية ارزة كانت تقوم في مكان حي الشهداء في طريق الصالحية وتتصل بسوق ساروجا ، وكانت عامرة ببعض النسيء في القرن العاشر الهجري : كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ١٦٢ .
- (٤٤) كتاب وقف الوزير ، ص ٦١ .
- (٤٥) المصدر السابق .
- (٤٦) المصدر السابق .
- (٤٧) المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- (٤٨) المصدر السابق .
- (٤٩) المصدر السابق .
- (٥٠) كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ٨٧ .
- (٥١) كتاب وقف الوزير ، ص ٧٥ . ولدى كرد علي (ص ٨٧) يرد أن « عين حروش تنبع في أرض زبدلين وتسقي بعض قرى المرج » .
- (٥٢) كتاب وقف الوزير ، ص ٥٢ .
- (٥٣) المصدر السابق ، ص ٥٣ .
- (٥٤) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ٢١٢ ، ٦ رجب ١٢٩٥ .
- (٥٥) م.و.ت ، القسم العثماني ب ، وثيقة رقم ٢١٧ ، ٢ جمادى الاولى ١٣٠٥ .
- (٥٦) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١١ ذو القعدة ١٢٣٥ .
- (٥٧) كرد علي ، في غوطة دمشق ، ص ٨٨ .
- (٥٨) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١١٧ ، ١٧ شوال ١٢٥٧ .
- (٥٩) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ٢٤٢ ، ١٠ جمادى الاولى ١٣٠٣ .
- (٦٠) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١٩٠ ، ١٣ جمادى الاول ١٢٨٥ .
- (٦١) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ٢١٠ ، ٣ رجب ١٢٩٤ .
- (٦٢) المصدر السابق . ومن المؤكد ان هذا النهر سمي باسم قرية اندثرت هناك . فقد كانت القصير تقع غرب كفرسوسة المجاورة للقدم وقد لاحقها ابن طولون وقال عنها « وقد خربت الان وهي خراب » : كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ١٧٧ .
- (٦٣) م.و.ت ، القسم العثماني د ، وثيقة رقم ٤٤ ، ٢١ شعبان ١٢٩٩ .
- (٦٤) كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ١٧٥ .
- (٦٥) م.و.ت ، سجلات محاكم دمشق الشرعية - القسمة العسكرية ، م ٥ ، قضية ١٣٤ ، ص ٨٠ - ٨٢ .
- (٦٦) كتاب وقف الوزير ، ص ١٩٨ .
- (٦٧) المصدر السابق ، ص ١٩٨ .
- (٦٨) كرد علي ، في غوطة دمشق ، ص ١٨١ .
- (٦٩) كتاب وقف الوزير ، ص ٧٧ .
- (٧٠) المصدر السابق .
- (٧١) م.و.ت ، القسم العثماني د ، وثيقة رقم ٤٤ ، ٢١ شعبان ١٢٩٩ .
- (٧٢) كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ٨٥ .
- (٧٣) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١١٧ ، ١٧ شوال ١٢٥٧ .
- (٧٤) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم ١٥٧ ، ١٥ شعبان ١٢٦٩ .

- (٧٥) م.و.ت ، سجلات محاكم دمشق الشرعية -
القسم العسكرية م ، قضية رقم ١٣٤ ،
ص ٨٠ - ٨٢ .
- (٧٦) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٦١ ، ١ ذو الحجة ١٢٣٥ .
- (٧٧) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
١٤٠ ، ١٦ ربيع الاول ١٢٦٥ .
- (٧٨) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٦٤ ، ٣ جمادى الاولى ١٢٣٧ .
- (٩٧) حول استعمال التواخير في الصالحية انظر
كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ٨٩ .
- (٨٠) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
١١٧٤ ، ١١ ذو القعدة ١٢٣٩ .
- (٨١) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٩١ ، ٣٠ صفر ١٢٤٧ .
- (٨٢) م.و.ت ، القسم العثماني د ، وثيقة رقم
٤٤ ، ٢١ شعبان ١٢٩٩ .
- (٨٣) كرد علي غوطة دمشق ، ص ١٦ .
- (٨٤) م.و.ت ، سجلات محاكم دمشق الشرعية -
القسم العسكرية م ، قضية رقم ١٣٤ ،
ص ٨٠ - ٨٢ .
- (٨٥) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
١٦١ ، ٤ ذو القعدة ١٢٧٠ .
- (٨٦) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
١٥٨ ، ١٤ ذو الحجة ١٢٦٩ .
- (٨٧) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٦١ ، ١ ذو الحجة ١٢٣٥ .
- (٨٨) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
١٤٠ ، ١٦ ربيع الاول ١٢٦٥ .
- (٨٩) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٢٤٢ ، ١٠ جمادى الثاني ١٣٠٣ .
- (٩٠) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٤٠ ، ١٩ ذو القعدة ١٢٠٥ .
- (٩١) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٦٤ ، ٣ جمادى الثاني ١٢٣٧ .
- (٩٢) م.و.ت ، سجلات محاكم دمشق الشرعية
٦٤٧ (١٢٩٠-١٢٩١) ، ٧ رمضان ١٢٩٠ .
- (٩٣) م.و.ت ، القسم العثماني ج ، وثيقة رقم ٩٨ .
- (٩٤) الفتاوى الخانية ، القاهرة ١٢٨٢ ، ص
٣٠ ، محمد قدري باشا ، كتاب قانون العدل
والانصاف للقضاء على مشكلات الاوقاف ،
ط٢ ، القاهرة ١٣١٣ ، ص ٢٩٢ .
- (٩٥) برهان الدين ابراهيم بن موسى الطرابلسي ،
الاسعاف في احكام الاوقاف ، القاهرة ١٢٩٢ ،
ص ٥٨ .
- (٩٦) النووي ، روضة الطالبين ، ج ٥ ، ص ١٥١ .
وحول انواع الاجارة بالسلوب احدث انظر
ايضا : الوقفي في الشريعة الاسلامية ، طرابلس
د.ت ، ص ٧٣-٩٠ .
- (٩٧) محمد كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ٩٣ ،
١٣٤ وتقي الدين ، منتخبات التواريخ، ج ٣ ،
ص ٩٨٣ - ٩٨٦ .
- (٩٨) م.و.ت ، سجلات محاكم دمشق الشرعية -
القسم العسكرية ، م ، قضية رقم ١٣٤ ،
ص ٨٠ - ٨٢ .
- (٩٩) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٦١ ، ١ ذو الحجة ١٢٣٥ .
- (١٠٠) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٦٤ ، ٣ جمادى الثاني ١٢٣٧ .
- (١٠١) الفتاوى الهندية ، القاهرة ١٢٧٢ ، ص
٦٤ ، ٣ جمادى الثاني ١٢٣٧ .
- (١٠١) الفتاوى الهندية ، القاهرة ١٢٨٢ ، ص ٣٣٣ ،
قدري باشا ، كتاب قانون العدل ، ص ٨٦ .
- (١٠٢) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
٧٤ ، ١١ ذو القعدة ١٢٣٩ .
- (١٠٣) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
١٣٢ ، ٢٣ شعبان ١٢٥٩ .
- (١٠٤) م.و.ت ، سجلات محاكم دمشق الشرعية
٦٤٧ (١٢٩٠ - ١٢٩١) ، قضية ٧٦ ، ص
٧٢-٧٥ .
- (١٠٥) المصدر السابق .
- (١٠٦) م.و.ت ، القسم العثماني ب ، وثيقة رقم
٢٢١٧ ، ٢ جمادى الاول ١٣٠٥ .
- (١٠٧) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم
١٤٠ ، ١٦ ربيع الاول ١٢٥٩ .
- (١٠٨) م.و.ت ، القسم العثماني أ ، وثيقة رقم

الذي يسوقه تقي الدين ، منتخبات التواريخ

ج ١ ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

من هؤلاء تذكر لنا الوثائق « الحاجة اسية (١١٩)

خانم كريمة المرحوم سليل الوزراء علي بك
عظم زاده » :

م.و.ت ، القسم العثماني ب ، وثيقة رقم

١٦٠ ، ١١ شعبان ١٢٧١ .

وتذكر الوثائق أيضا « الحرمة فاطمة والحرمة

نفيسة بنتا المرحوم السيد عبدان بن مصطفى

هاشم والحرمة زينب بنت الشيخ احمد

ابن محمد اليرادي (اللواتي كان لهن)

النظر والتكلم على وقف جدهم المرحوم

القاضي ابي عصرون » :

م.و.ت ، القسم العثماني د ، وثيقة رقم

٤٤ ، ٢١ شعبان ١٢٩٩ .

انظر بشكل خاص الوثائق التالية التي تمثل (١٢٠)

نشاط المرأة في استئجار واستثمار الاراضي

الزراعية :

م.و.ت ، القسم العثماني ا ، وثيقة رقم

٨٦٩٤ ذو الحجة ١٢٤٧ .

م.و.ت ، القسم العثماني ا ، وثيقة

رقم ١١٧ ، ١٧ شوال ١٢٥٧ .

م.و.ت ، القسم العثماني ج ، وثيقة

رقم ٥٠ ، ١٨ محرم ١٢١١ .

٢٤٢ ، ١٠ جمادى الثاني ١٣٠٣ .

(١٠٩) م.و.ت ، سجلات محاكم دمشق الشرعية

(١٢٩١ - ١٢٩١) ، ١٤ ربيع الاول ١٢٩٠ .

(١١٠) م.و.ت ، القسم العثماني ا ، وثيقة رقم

٦١ ، ١ ذو الحجة ١٢٣٥ .

(١١١) تقي الدين ، منتخبات التواريخ ، ج ٣ ، ص

٩٨٦-٩٨٣ .

(١١٢) يتساهل الامام المعاصر الغزالي بالسماح

لاجراء الاستبدال ولكنه يتشدد في وضع

الشروط له . انظر الغزالي ، محاضرات في

الوقف ، ص ١٦٨ .

(١١٣) المرجع السابق .

(١١٤) م.و.ت ، القسم العثماني ب ، وثيقة رقم

١٧٠٧٠ جمادى الثاني ١١٦٤ .

(١١٥) انظر حول مشيد السكة الغزالي ، محاضرات

في الوقف ، ص ١١١ والوقف في الشريعة

الاسلامية ، ص ٨٨ ، حيث يعتبر التسميد في

حد ذاته شكلا من أشكال استصلاح الارض

لجعلها قابلة للزراعة .

(١١٦) م.و.ت ، القسم العثماني ب ، وثيقة رقم

١٦٠ ، ١١ شعبان ١٢٧١ .

(١١٧) تقي الدين ، منتخبات التواريخ ، ج ٣ ،

ص ٩٨٦ .

(١١٨) انظر المثل المعبر حول احمد باشا الشمعة

* * *

